

## تونس

### آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

الجدول 1	2021
عدد السكان بالمليون	11.9
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	44.2
نسبة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	37010
معدل الفقر الوطني <sup>أ</sup>	15.2
معدل الفقر وفقاً لحظ الدخل في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولاراً)	3.0
مؤشر جيني <sup>أ</sup>	32.8
الانحياز بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من إجمالي)	113.4
العمر المتوقع عند الولادة، سنة <sup>ب</sup>	76.7
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	34.3

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. أ/ أحدث قيمة متاحة (2015) ب/ مؤشرات التنمية العالمية عن الانحياز بالمدارس (2020)، ومتوسط العمر المتوقع (2019).

لا تزال الآفاق المستقبلية للاقتصاد التونسي محفوفة بعدم اليقين، وكان الانتعاش الاقتصادي في عام 2021 معتدلاً نسبياً. وظلت المخاوف المتعلقة بالقدرة على تحمل أعباء الديون حادة بسبب ارتفاع عجوزات المالية العامة والاحتياجات التمويلية. وتعتبر تونس مستورداً صافياً للطاقة والحبوب، وهي معرضة للارتفاعات الحادة في الأسعار العالمية للسلع الأولية. وستتطلب تسريع وتيرة التعافي وحماية استقرار الاقتصاد الكلي سرعة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

## الظروف والتحديات الرئيسية

بعد مرور عقد على اندلاع الثورة، تواجه تونس ظروفاً اقتصادية بالغة الصعوبة. وقد أدى بطء نسق تنفيذ الإصلاحات إلى نقص في انفتاح الاقتصاد أمام الاستثمار والتجارة، وعدم تأهيله لاستغلال الفرص المتاحة في الاقتصاد العالمي. ومع ركود النمو وخلق فرص العمل في القطاع الخاص، استمرت الدولة في التدخل كماً لا يحد لتوفير العمل واستقرار الأسعار من خلال الدعم. وقد تسبب ذلك في تدهور وضع المالية العامة تحت وطأة ضغط أجور القطاع العام الكبيرة، وارتفاع دعم الطاقة والغذاء، وتراجع أداء المؤسسات المملوكة للدولة. وأدت جائحة كورونا إلى تفاقم مواطن الضعف هذه.

وتتوقف آفاق النمو في تونس بشدة على الإصلاحات الهيكلية الحاسمة في الوقت المناسب لمعالجة الشواغل الاقتصادية وضغوط المالية العامة. وتهدف الحكومة إلى النهوض ببعض الإصلاحات الرئيسية، بما في ذلك (1) إلغاء التراخيص وتسيير ولوج الشركات إلى السوق، (2) تخفيض الدعم على الاستهلاك؛ (3) تحسين أداء المؤسسات المملوكة للدولة؛ (4) خفض ضغط فاتورة أجور القطاع العام. ويعد إحرار تقدم في هذه الإصلاحات أمراً بالغ الأهمية لتحقيق استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وضمان برنامج جديد لصندوق النقد الدولي وهو ضروري لتعبئة التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف واستعادة القدرة على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية.

## التطورات الأخيرة

نما إجمالي الناتج المحلي بنسبة تقدر بنحو 2.9% في عام 2021، حيث أتاح النجاح في احتواء جائحة كورونا بداية من النصف الثاني وزيادة التعميم تخفيف القيود المفروضة على التنقل في جميع أنحاء البلاد. وكان الانتعاش الاقتصادي متواضعاً نسبياً بالنظر إلى الانكماش القوي في

إجمالي الناتج المحلي بنسبة 9.2% في عام 2020، وهو الأشد حدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشمل العوامل الرئيسية وراء التعافي المتواضع الاعتماد النسبي للاقتصاد على السياحة، ومحدودية حيز المالية العامة، وصعوبة بيئة الأعمال، بما في ذلك القيود المفروضة على الاستثمارات والمنافسة.

وظلت نواتج سوق العمل ضعيفة. ووصل معدل البطالة المرتفع بالفعل إلى 18.4% بحلول الربع الثالث من عام 2021 إلى جانب انخفاض طفيف في المشاركة في القوى العاملة. ومعدل البطالة مرتفع بشكل خاص بين الشباب والنساء وفي غرب البلاد.

وارتفع معدل التضخم إلى 6.5% في عام 2021، أي بنقطة مئوية كاملة فوق عام 2020، وسط ارتفاع أسعار السلع الأولية العالمية وانتعاش الطلب المحلي.

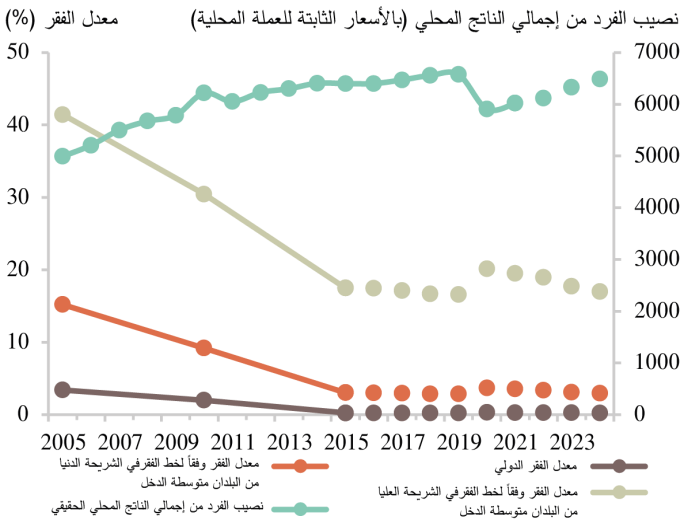
وتراجع عجز الموازنة من 9.4% من إجمالي الناتج المحلي في 2020 إلى 7.7% عام 2021. وعض ارتفاع المصروفات الناتج عن زيادة الدعم (لا سيما الطاقة) وأجور موظفي الخدمة المدنية الزيادة التي شهدتها الإيرادات، لا سيما من الضرائب غير المباشرة. وتم تمويل العجز من خلال مزيج من تمديد الديون وتبسيط الديون. ومن المتوقع أن يستقر الدين العام دون 84% من إجمالي الناتج المحلي.

وبلغ عجز الحساب الجاري 6.5% من إجمالي الناتج المحلي في 2021، بزيادة طفيفة عن 6.1% في 2020. ونتج ذلك عن تنامي العجز التجاري، حيث زادت الواردات أكثر من الصادرات، وعضها زيادة بنسبة 28% في الدخل الأولي (خاصة التحويلات). وكانت الزيادة القوية في الواردات مدفوعة بنمو الطلب المحلي المرتبط بزيادة الإنفاق العام والصادرات.

## الآفاق المستقبلية

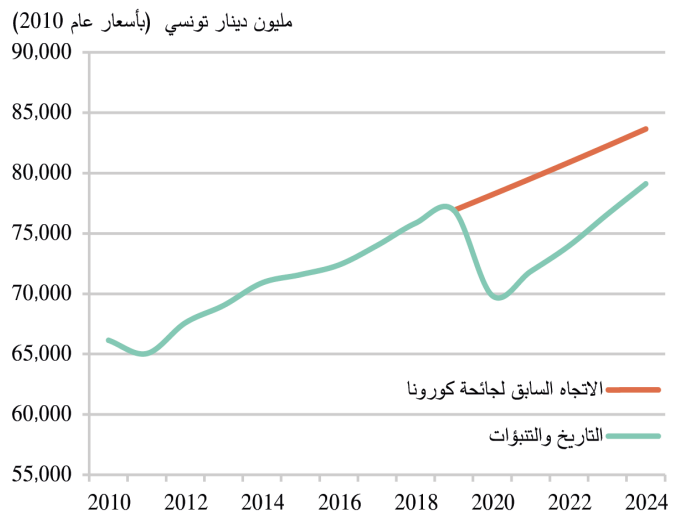
من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 3.0% في عام 2022، بدعم من التعافي العالمي التدريجي من الجائحة. ولن يسمح هذا المعدل حتى الآن للناتج بالعودة إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام 2019. ومن المتوقع أن يحقق النمو

الشكل 2 تونس / معدلات الفقر الفعلية والمتوقعة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي



المصدر: البنك الدولي. ملاحظة: انظر الجدول 2.

الشكل 1 تونس/ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي: الاتجاه الفعلي، والمتوقع، واتجاه ما قبل جائحة كورونا



المصادر: المعهد الوطني للإحصاء والبنك الدولي.

مكاسب كبيرة في نهاية المطاف، لكنه لا يزال متواضعا عند نحو 3.5% سنويا على المدى المتوسط، متأثرا بنقاط الضعف الهيكلية القائمة من قبل والعواقب الاقتصادية للغزو الروسي لأوكرانيا وما يرتبط به من عقوبات وحالة عدم اليقين بشأنها.

وستظل المخاطر تحوم حول المالية العامة وحساب المعاملات الخارجية في تونس في غياب برنامج لصندوق النقد الدولي والظروف العالمية غير المؤكدة. ومن المتوقع أن يتسع حجم عجز الحساب الجاري بدرجة كبيرة إلى 7.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، مدفوعا بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية. وعلى الرغم من بعض جهود ضبط أوضاع المالية العامة - بما في ذلك جولتان من زيادات أسعار الوقود في فبراير/شباط ومارس/آذار 2022- سيظل عجز الموازنة مرتفعا عند مستوى 6.1% من إجمالي الناتج المحلي المتوقع في 2022. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي احتياجات التمويل العام حوالي 20 مليار دينار في عام 2022 (6.9 مليارات دولار؛ 14.7% من إجمالي الناتج المحلي)، نصفها لسداد الدين الخارجي. وستقيد

الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الأولية المزيد من تحويل الدين إلى أموال.

وتشكل العواقب الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية وما يرتبط بها من عقوبات مخاطر سلبية كبيرة على الاقتصاد التونسي. ومن شأن استمرار الارتفاع في أسعار الطاقة والمواد الغذائية، باعتبارها مستوردا صافيا للملح الأولي، أن يضيف مزيدا من الضغوط على الحساب الخارجي لتونس من خلال زيادة فواتير الواردات، في حين أن ارتفاع تكاليف الدعم قد يؤثر بشدة على وضع المالية العامة. وسيزيد دعم الطاقة بنسبة 3.9% من إجمالي الناتج المحلي إذا ارتفع متوسط سعر النفط في عام 2022 إلى 115 دولارا للبرميل كما في أعقاب الغزو الروسي مباشرة. وسيزيد دعم الحبوب بنسبة 0.2% من إجمالي الناتج المحلي إذا زادت أسعار القمح بنسبة 20% مقارنة بمستوياتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

ومن المتوقع أن يصل معدل الفقر إلى 3.4% في 2022 و3.1% في 2023 باستخدام خط 3.2 دولارات (تعادل القوة الشرائية لعام 2011). ومن المتوقع أن

ينخفض عدد الفقراء والضعفاء عند خط 5.5 دولارات (على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2011) من 18.9% في 2022 إلى 17.7% في 2023، ومن غير المتوقع أن يعود إلى مستويات ما قبل الأزمة قبل عام 2024.

## الجدول 2 تونس / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2024ق	2023ق	2022ق	2021ت	2020	2019	
3.3	3.5	3.0	2.9	-9.2	1.4	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
4.0	4.5	3.0	2.0	-5.1	2.3	الاستهلاك الخاص
1.6	1.3	3.5	1.9	-5.3	2.4	الاستهلاك الحكومي
4.8	4.1	6.3	1.7	-28.7	0.5	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
8.0	8.0	5.9	10.3	-20.4	-4.1	الصادرات، السلع والخدمات
9.0	9.0	7.7	8.0	-19.3	-6.9	الواردات، السلع والخدمات
3.3	3.5	3.1	3.0	-9.8	1.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
4.0	4.0	-4.6	-5.4	0.4	5.7	الزراعة
3.2	3.5	8.5	7.5	-9.3	-1.4	الصناعة
3.2	3.5	2.0	2.6	-11.4	2.1	الخدمات
6.0	6.5	6.5	6.5	5.6	6.7	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-6.9	-7.2	-7.6	-6.5	-6.1	-8.1	رصيد المعاملات الجارية (%) من إجمالي الناتج المحلي
-3.9	-5.6	-6.3	-7.7	-9.4	-2.9	الدين (%) من إجمالي الناتج المحلي
91.0	90.6	84.2	84.5	79.5	67.9	رصيد المالية العامة (%) من إجمالي الناتج المحلي
-0.6	-2.5	-3.1	-4.7	-5.8	-0.4	الرصيد الأولي (%) من إجمالي الناتج المحلي
0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	معدل الفقر الدولي (1.9 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) <sup>١</sup>
3.0	3.1	3.4	3.5	3.7	2.9	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) <sup>٢</sup>
17.0	17.7	18.9	19.5	20.1	16.6	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) <sup>٣</sup>
1.9	2.1	3.3	-0.3	-8.5	0.7	نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
71.3	71.5	71.5	71.2	71.7	73.0	انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (%) من الإجمالي

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإصناف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. <sup>١</sup> الحسابات تستند إلى مسح استهلاك وإنتاج الأسرة المعيشية لعام 2015. البيانات الفعلية: 2015. التنبؤات الآتية: 2016-2021. هذه التوقعات تخص الفترة من 2022 إلى 2024. <sup>٢</sup> (ب) الإسقاطات محسوبة باستخدام التوزيع المحيد (2015)، بحيث إن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم (path-through=0.7) على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعبة المحلية.